منظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث الفلسطيني

المؤتمر العام الثامن لحركة فتح:

ديناميات إعادة الهيكلة التنظيمية وإنتاج الفاعلية السياسية

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

لا يُقرأ المؤتمر العام الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح باعتباره استحقاقًا تنظيميًا داخليًا فحسب، بل بوصفه محطة سياسية تعكس سعي الحركة إلى إعادة ترتيب بنيتها الداخلية وإعادة تنظيم توازناتها القيادية في لحظة فلسطينية تتسم بتحولات عميقة ومتسارعة. فقد أعادت الحرب على قطاع غزة إنتاج بيئة سياسية وأمنية أكثر تعقيدًا، ترافقت مع تصاعد العنف والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، وتراجع الأفق السياسي، إلى جانب إعادة فتح النقاشات المرتبطة بمستقبل التمثيل الوطني الفلسطيني وشكل النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي هذا السياق، تكتسب أعمال المؤتمر أهمية تتجاوز أبعادها التنظيمية التقليدية، بالنظر إلى الموقع المركزي الذي تمثله حركة فتح داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وبنية النظام السياسي الفلسطيني. فالمؤتمر لا يرتبط بإعادة تشكيل البنية القيادية للحركة فحسب، بل يتصل أيضًا بقدرتها على الحفاظ على موقعها كفاعل رئيسي في إدارة المرحلة الفلسطينية المقبلة، في ظل تصاعد التحديات الداخلية والخارجية، واتساع الجدل حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني واتجاهات إعادة تشكيله في مرحلة ما بعد الحرب.

المؤتمر الثامن في سياق التحول الفلسطيني

انعقد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح خلال الفترة الممتدة بين 14–16 مايو/أيار 2026 تحت شعار: "مؤتمر الصبر والصمود: انطلاقة متجددة نحو الحرية والاستقلال"، في لحظة فلسطينية شديدة الحساسية سياسيًا وأمنيًا. إذ جاء المؤتمر في أعقاب حرب واسعة على قطاع غزة، وما رافقها من عمليات قتل جماعي وتجويع واستهداف للبنية المجتمعية الفلسطينية، بالتوازي مع تصاعد مشاريع الضم والاستيطان والتهويد في الضفة الغربية والقدس.

وفي هذا السياق، لم يكن انعقاد المؤتمر حدثًا تنظيميًا اعتياديًا، بل جاء بوصفه محاولة لإعادة تثبيت الحضور السياسي والتنظيمي للحركة في مواجهة بيئة تتسم بتآكل الأفق السياسي، وتصاعد الضغوط الإسرائيلية والدولية على النظام السياسي الفلسطيني، واتساع النقاشات المرتبطة بمستقبل الشرعية والتمثيل الوطني الفلسطيني[1].

كما حملت آلية انعقاد المؤتمر عبر الربط المرئي بين رام الله وقطاع غزة والقاهرة وبيروت دلالات سياسية وتنظيمية واضحة، عكست سعي الحركة إلى الحفاظ على وحدة بنيتها التنظيمية رغم القيود الأمنية والجغرافية التي فرضها الاحتلال والحرب[2].

وعكست طبيعة انعقاد المؤتمر، بما شهده من علنية وانتشار إعلامي واسع، حجم الاهتمام السياسي والشعبي الذي رافق أعماله، إلى درجة بدا معها أقرب إلى مشهد سياسي وطني واسع النطاق أكثر من كونه مؤتمرًا تنظيميًا داخليًا.

ويشير ذلك إلى استمرار حضور حركة فتح باعتبارها الفاعل الأكثر مركزية داخل المجال السياسي الفلسطيني، رغم ما تواجهه من تحديات تنظيمية وسياسية متراكمة[3].

إعادة هيكلة البنية التنظيمية

جاء المؤتمر الثامن في ظل إدراك متزايد داخل حركة فتح بأن الحفاظ على فاعليتها السياسية بات مرتبطًا بقدرتها على إعادة بناء بنيتها التنظيمية وتطوير آليات إنتاج القيادة وصناعة القرار. وفي هذا الإطار، برز ملف تجديد النخبة القيادية باعتباره أحد أبرز محاور المؤتمر، من خلال الدفع نحو توسيع مشاركة الشباب والمرأة داخل المؤسسات القيادية للحركة، وخصوصًا اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

وقد مثّل خطاب الرئيس محمود عباس أمام المؤتمر إطارًا سياسيًا وتنظيميًا لتحديد أولويات الحركة خلال المرحلة المقبلة، إذ أعاد التأكيد على مركزية حركة فتح داخل المشروع الوطني الفلسطيني، بالتوازي مع الدعوة إلى مراجعة الأداء التنظيمي وتجديد البنية القيادية بما ينسجم مع متطلبات المرحلة. وفي هذا السياق، وصف الرئيس المؤتمر بأنه "محطة لتقييم الأداء ومراجعة المسيرة ووضع رؤية وطنية جامعة للمرحلة القادمة"، في إشارة إلى أهمية المؤتمر في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية والتنظيمية للحركة[4].

كما عكست مستويات الترشح والتنافس المرتفعة حالة حراك تنظيمي وسياسي واسعة داخل الحركة، واتجاهًا نحو إعادة توزيع المواقع داخل النخبة القيادية، بما يعزز ديناميات التجديد دون أن يصل إلى مستوى التحول البنيوي الكامل في بنية القيادة.

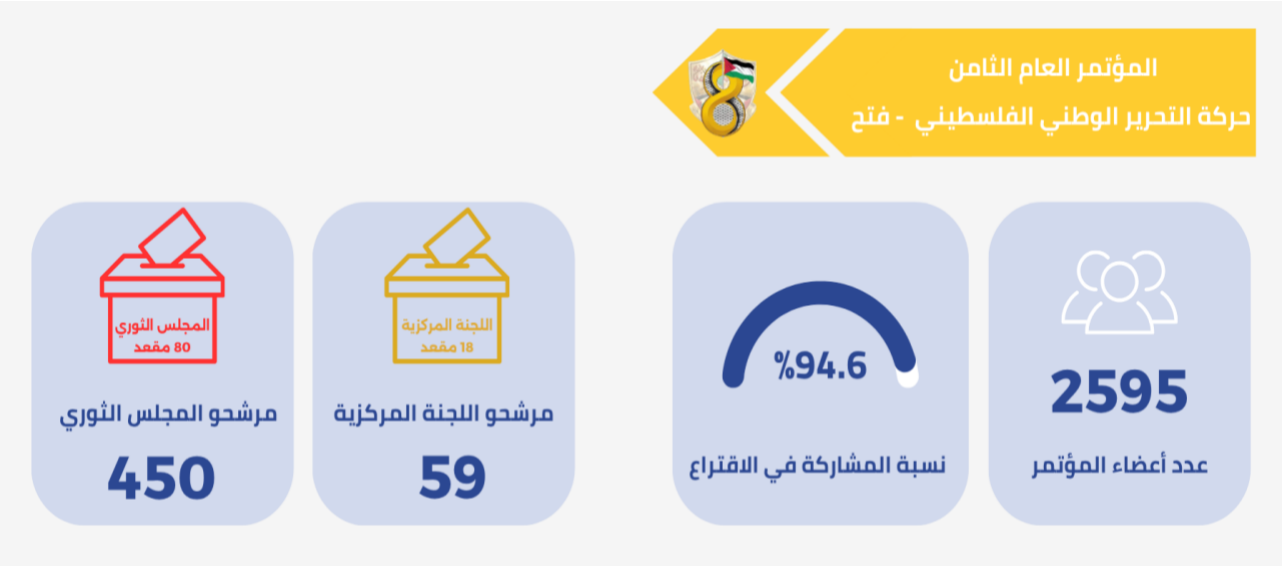

إعادة إنتاج مركزية التمثيل الوطني

يعكس المؤتمر الثامن توجهًا واضحًا داخل حركة فتح نحو إعادة تثبيت موقعها بوصفها الفاعل المركزي في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل التحولات التي أعادت طرح أسئلة الشرعية والتمثيل الوطني خلال الحرب على قطاع غزة.

وفي هذا الإطار، أعادت الخطابات السياسية الصادرة عن المؤتمر التأكيد على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في مواجهة الطروحات الإقليمية والدولية التي سعت إلى إنتاج ترتيبات سياسية وأمنية تتجاوز الإطار الوطني الفلسطيني التقليدي.

كما شدد المؤتمر على وحدة الأرض الفلسطينية ورفض أي ترتيبات تؤدي إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، باعتبار أن أي مسارات انتقالية أو إدارية منفصلة من شأنها تكريس الانقسام وإضعاف وحدة التمثيل الوطني الفلسطيني.

ويعكس هذا الموقف إدراكًا متزايدًا داخل الحركة بأن الصراع في المرحلة المقبلة لن يقتصر على مواجهة الاحتلال وسياساته، بل سيمتد أيضًا إلى حماية وحدة الكيان السياسي الفلسطيني ومنع تفكيك الجغرافيا والشرعية الوطنية تحت ضغوط الحرب والتدخلات الإقليمية والدولية.

وفي موازاة ذلك، أعاد المؤتمر التأكيد على التمسك بالشرعية الدولية وحل الدولتين باعتبارهما الإطار السياسي المعتمد لإنهاء الاحتلال، مستندًا إلى التوسع النسبي في الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وإلى تنامي الضغوط السياسية والدبلوماسية على إسرائيل نتيجة الحرب على قطاع غزة[5].

وعليه، فإن المؤتمر لا يعكس فقط محاولة لإعادة ترتيب البنية التنظيمية لحركة فتح، وإنما يمثل أيضًا مسعى لإعادة ترسيخ مركزية الحركة داخل بنية التمثيل الوطني الفلسطيني، عبر الجمع بين الشرعية التاريخية والحضور التنظيمي والتمسك بالإطار السياسي الذي شكّل تاريخيًا أساس المشروع الوطني الفلسطيني.

حدود الفاعلية

تتحرك حركة فتح في بيئة سياسية وأمنية شديدة التعقيد، تتسم بتصاعد مستويات العنف الإسرائيلي، وتراجع إمكانيات الفعل السياسي الفلسطيني التقليدي، إلى جانب استمرار السياسات الإسرائيلية القائمة على إدارة الصراع بدل حله.

وتتمثل أبرز هذه التحديات في توسيع الاستيطان، وتعميق السيطرة الأمنية، وفرض قيود مالية خانقة عبر احتجاز أموال المقاصة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية وتقليص هامش الحركة السياسي والاقتصادي.

كما تتجه البيئة السياسية الإسرائيلية، في ظل صعود تيارات أكثر تطرفًا، نحو تقويض أي مسار سياسي قائم على التسوية، بما يفرض ضغوطًا مستمرة تستهدف البنية السياسية الفلسطينية ككل، وليس فقط أدواتها التفاوضية.

وفي هذا السياق، يبرز أحد أبرز التحديات البنيوية أمام حركة فتح في كيفية إدارة العلاقة بين وظيفتين متداخلتين: دورها كحزب يقود مؤسسات السلطة الفلسطينية، ودورها كحركة تحرر وطني تواجه احتلالًا مستمرًا. ويمثل التوفيق بين متطلبات الحكم ومتطلبات المواجهة الوطنية معضلة مركزية في التجربة السياسية للحركة خلال المرحلة الراهنة[6].

ومن هنا، برز داخل المؤتمر توجه نحو بلورة برنامج عمل أكثر تكاملًا، يجمع بين تعزيز العمل المؤسسي الرسمي وتفعيل أدوات المقاومة الشعبية السلمية، بما يشمل مواجهة اعتداءات المستوطنين، وتوسيع الحراك القانوني والدبلوماسي، وتعزيز حضور القضايا الفلسطينية في المحافل الدولية.

غير أن قدرة الحركة على استعادة فاعليتها السياسية تبقى مرتبطة بمدى نجاحها في تحويل مخرجات المؤتمر إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ، تتجاوز مستوى الخطاب السياسي إلى إعادة بناء الثقة الداخلية وتعزيز أدوات التأثير السياسي والتنظيمي.

نتائج المؤتمر ودلالاته السياسية

أظهر البيان الختامي للمؤتمر مجموعة من المحددات السياسية والتنظيمية التي تعكس توجهات الحركة خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها التأكيد على الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، والتشديد على وحدة النظام السياسي الفلسطيني ضمن إطار "قانون واحد وسلاح شرعي واحد". كما أكد البيان التمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ورفض سياسات الأسرلة والتهويد، والتشديد على أن قطاع غزة يمثل جزءًا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية[7].

وعلى المستوى السياسي، أعاد المؤتمر التأكيد على الالتزام بالشرعية الدولية وحل الدولتين باعتبارهما الإطار السياسي لإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أما على المستوى التنظيمي، فقد أعلن المؤتمر تجديد الثقة بالرئيس محمود عباس رئيسًا للحركة، إلى جانب التوجه نحو إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وتعزيز حضور المرأة والشباب داخل المؤسسات القيادية للحركة.

السلوك التصويتي والتحولات الداخلية

تكشف نتائج الانتخابات الداخلية عن تحولات نسبية في بنية صنع القرار داخل حركة فتح، تعكس اتجاهًا نحو إعادة توزيع المواقع داخل النخبة القيادية مع الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستمرارية التنظيمية.

اللجنة المركزية

تُظهر نتائج الانتخابات المباشرة ارتفاع نسبة التجديد في اللجنة المركزية لحركة فتح إلى ما يزيد عن 50%، وهو ما يعكس تحوّلًا نسبيًا في بنية صنع القرار داخل الحركة، يتمثل في إعادة توزيع المواقع داخل النخبة القيادية، مع الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستمرارية المؤسسية. ويشير ذلك إلى نمط من التغيير يمكن توصيفه بإعادة توازن داخل مراكز صنع القرار أكثر منه انتقالًا بنيويًا شاملًا في هيكل القيادة أو في آليات إنتاج القرار.

- **التمثيل النسوي**، فازت امرأتان بعضوية اللجنة المركزية من أصل 18 عضوًا، أي ما نسبته 11.11% من إجمالي الأعضاء. وقد حصلت إحداهما على المركز الخامس بدعم 60.8% من الناخبين، فيما جاءت الأخرى في المركز الخامس عشر بدعم 39.1%.
- **تمثيل الشبيبة**، كما فاز أحد كوادر الشبيبة الفتحاوية، وهو الدكتور إياد صافي، بعضوية اللجنة المركزية، بما يمثل 5.6% من إجمالي المقاعد. ويعكس هذا الحضور إدماجًا لوجوه شبابية داخل البنية القيادية للحركة.

المجلس الثوري

- **التمثيل النسوي**، بلغ عدد النساء 16 عضوة، بنسبة 20% من إجمالي المجلس. وقد تمكنت ثلاث مرشحات من تحقيق مواقع متقدمة داخل المجلس، بنسب دعم بلغت 62.7% و57.1% و47.7%، ما يشير إلى حضور نوعي نسبي داخل مستويات القيادة الانتخابية.

- **تمثيل الشبيبة**، فاز عضوان بعضوية المجلس الثوري، بما نسبته 2.5% من إجمالي المقاعد. وجاء ترتيبهما في المركزين الثالث والثالث والثلاثين، بنسب دعم بلغت 53.17% و32.65%، ما يعكس تفاوتًا في مستويات القبول الانتخابي داخل هذا المسار التمثيلي.

خلاصة

يكشف المؤتمر العام الثامن لحركة فتح عن محاولة مزدوجة لإعادة ترميم البنية التنظيمية للحركة وتثبيت مركزيتها داخل النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد الحرب على قطاع غزة. وقد عكست أعمال المؤتمر إدراكًا متزايدًا داخل الحركة لحجم التحولات التي تشهدها القضية الفلسطينية، سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الإقليمية والدولية.

غير أن نجاح الحركة في تحويل الزخم التنظيمي والسياسي الذي رافق المؤتمر إلى فاعلية سياسية مستدامة يبقى مرهونًا بقدرتها على إنتاج قيادة أكثر قدرة على الاستجابة للتحولات المتسارعة، وإعادة بناء الثقة، وتطوير أدوات اشتباك سياسي تتجاوز حدود إدارة الأزمة نحو إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني ضمن بيئة تتجه بصورة متزايدة نحو إعادة تشكيل موازين القوة والشرعية في المنطقة.

الرقم	الاسم	النتيجة
1	دلال صائب محمد عريقات	1539
2	فدوى محمد اسماعيل البرغوثي	1403
3	حسن عثمان حسن فرج	1306
4	رائد راتب محمود اللوزي	1209
5	حنان خليل ابراهيم الوزير	1171
6	خوله داود احمد قراقع الازرق	1153
7	حسين جاد الله حسين حمايل	1142
8	زكريا علي حسين مصلح	1090
9	مؤيد ابراهيم صلاح شعبان	1082
10	اكرم جبران جبر الرجوب	1065
11	راتب عبد اللطيف عبد الكريم حريبات	1043
12	ياسر محمود علي ابو بكر	1027
13	هاني يوسف خليل جعارة	998
14	عصام عادل عارف القدومي	979
15	رمال يوسف سعيد ابو عين	971
16	ماهر محمود عامر نموره	947
17	رياض حسن احمد العينين	914
18	موفق محمود عبد الكريم سحويل	909
19	امين عطا الله محمد شومان	890
20	عايد محمد حسن عويمر	889
21	ضياء زكريا شاكر الآغا	885
22	ايهاب محمود محمد ابو جزر	871
23	عماد فهمي محمد عمر خرواط	863
24	عبد الفتاح صبحي موسى دولة	834
25	لؤي يوسف منسي عيده	830
26	حاتم محمد عبد القادر عيد	828
27	محمد يوسف محمود الداية	826
28	عمار مصطفى احمد مرضي	819
29	جمال مصطفى عيسى حويل	818
30	ميسون محمود حسن عبيد	816
31	حاتم شكري عواد ابو الحصين	805
32	سلوى بكر محمد رمضان	804
33	يوسف امجد يوسف فراج	802

الرقم	الاسم	النتيجة
1	دلال صائب محمد عريقات	1539
2	فدوى محمد اسماعيل البرغوثي	1403
3	حسن عثمان حسن فرج	1306
4	رائد راتب محمود اللوزي	1209
5	حنان خليل ابراهيم الوزير	1171
6	خوله داود احمد قراقع الازرق	1153
7	حسين جاد الله حسين حمايل	1142
8	زكريا علي حسين مصلح	1090
9	مؤيد ابراهيم صلاح شعبان	1082
10	اكرم جبران جبر الرجوب	1065
11	راتب عبد اللطيف عبد الكريم حريبات	1043
12	ياسر محمود علي ابو بكر	1027
13	هاني يوسف خليل جعارة	998
14	عصام عادل عارف القدومي	979
15	رمال يوسف سعيد ابو عين	971
16	ماهر محمود عامر نموره	947
17	رياض حسن احمد العينين	914
18	موفق محمود عبد الكريم سحويل	909
19	امين عطا الله محمد شومان	890
20	عايد محمد حسن عويمر	889
21	ضياء زكريا شاكر الآغا	885
22	ايهاب محمود محمد ابو جزر	871
23	عماد فهمي محمد عمر خرواط	863
24	عبد الفتاح صبحي موسى دولة	834
25	لؤي يوسف منسي عيده	830
26	حاتم محمد عبد القادر عيد	828
27	محمد يوسف محمود الداية	826
28	عمار مصطفى احمد مرضى	819
29	جمال مصطفى عيسى حويل	818
30	ميسون محمود حسن عبيد	816
31	حاتم شكري عواد ابو الحصين	805
32	سلوى بكر محمد رمضان	804
33	يوسف امجد يوسف فراج	802

69	محمد عبد الكريم حسن زواهرة	656
70	محمود عوض توفيق ضمره	654
71	اريج مصطفى محمود ابو بكر	653
72	عدنان محمد حسن العبيات	644
73	شفيق عبد العاطي محمد التلولي	643
74	اياد علي حسن نصر	641
75	عصام محمد عبد القادر قاسم	638
76	فتحي حسين علي ابو العردات	638
77	جهاد علي محمد يوسف	636
78	رائد فايز عبد الله مطير	635
79	منذر يوسف عيد الحايك	632
80	وفاء عفيف عبد الله هب الريح	632

مصادقة لجنة انتخابات المؤتمر الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

[1] *الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية* (14 مايو/ أيار 2026) 'الرئيس: المؤتمر الثامن لحركة "فتح" محطة مفصلية لمراجعة مسيرتنا ووضع رؤية وطنية جامعة للمرحلة القادمة'، https://bit.ly/4dB4ojW

[2] أحمد جميل عزم (10 مايو/ أيار 2026) 'مؤتمر "فتح"... مهمّتان وثلاثة سيناريوهات'، *العربي الجديد*، https://2u.pw/IDJuFk

[3] قناة عودة الفضائية، (12أيار/مايو2026). مقابلة مع يحيى قاعود، تغطية خاصة – تواصل التحضيرات لعقد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح، https://2u.pw/cJrwh4

[4] *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا*، (15 مايو/ أيار 2026). خطاب الرئيس أمام المؤتمر الثامن لحركة "فتح" هو مرجعية سياسية واضحة في هذه المرحلة الدقيقة.

[5] *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية –وفا*، (14 مايو/ أيار 2026) 'رئيس الوزراء الإسباني لمؤتمر "فتح" الثامن: ملتزمون بحل عادل قائم على الشرعية الدولية'، https://2u.pw/z07dJL

[6] محمد اشتية، (14 أيار/مايو 2026). عضو اللجنة المركزية المنتخب في المؤتمر الثامن لحركة فتح، مقابلة إعلامية عبر مجموعة من القنوات الفلسطينية.

[7] للاطلاع على نتائج البيان الختامي للمؤتمر الثامن لحركة فتح: https://bit.ly/4eOY8Y3